

Distr.
GENERAL

S/1994/1363
30 November 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

تقرير الأمين العام عن الحالة في طاجيكستانأولا - مقدمة

١ - في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ وقّع الطرفان الطاجيكيان في طهران على الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال العدائية مؤقتا على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وفي داخل البلاد خلال فترة المحادثات (S/1994/1102، المرفق). وفي ٢٢ أيلول/سبتمبر، رحب مجلس الأمن بالاتفاق ثم دعاني إلى أن أقدم، على وجه الاستعجال، توصياتي فيما يتعلق بطلب الطرفين الطاجيكيين دعم الأمم المتحدة للاتفاق (S/PRST/1994/56). وفي تقرير المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1102)، أوصيت بتمديد ولاية مبعوثي الخاص وولاية فريق موظفي الأمم المتحدة المصغر الموجود حاليا في طاجيكستان لمدة أربعة أشهر أخرى، وبتعزيز فريق الموظفين بعدد من المراقبين العسكريين يصل إلى ١٥ مراقبا يؤخذون من عمليات حفظ السلم الجارية الآن، وذلك كتدبير مؤقت ورهنا بقرار يتخذه مجلس الأمن بإنشاء بعثة جديدة من مراقبي الأمم المتحدة في طاجيكستان. وأبلغت مجلس الأمن أيضا بقراري إيفاد بعثة استقصائية تقنية إلى طاجيكستان لتقييم طرائق إنشاء بعثة مراقبين مستقبلا. وفي رسالة مؤرخة ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (S/1994/1118) أبلغني رئيس مجلس الأمن بأن أعضاء المجلس أحاطوا علما بالملاحظات والتوصيات الواردة في التقرير الآنف الذكر.

٢ - وقام فريق من الأمانة العامة بزيارة طاجيكستان في الفترة من ٤ إلى ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ للوقوف على جميع جوانب إمكانية إيفاد بعثة من مراقبي الأمم المتحدة تكون مهمتها المساعدة في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار. ونظرت البعثة أيضا في وظائف المراقبين العسكريين الذين سيتم وزعهم مؤقتا لتعزيز مكتب الأمم المتحدة في دوشانبي.

٣ - ووصل الـ ١٥ مراقبا عسكريا إلى طاجيكستان خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر، ومقرهم الآن في مكاتب في دوشانبي، وغرم، وكورغان - تويبي، وبيانج. وقائدهم هو العميد حسن أباطة (الأردن)، وهو يعمل تحت إشراف ليفيو بوتا، رئيس مكتب الأمم المتحدة في دوشانبي. وقد بدأ نفاذ وقف إطلاق النار اعتبارا من الساعة ٨/٠٠ بالتوقيت المحلي في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، عقب تصريح علني من السيد بوتا.

9447434

..../

011294 011294 94-47434

ثانيا - محادثات إسلام آباد

٤ - جرت الجولة الثالثة من المحادثات بين الطرفين الطاجيكيين حول المصالحة الوطنية، تحت رعاية الأمم المتحدة، في إسلام آباد في الفترة من ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ بمشاركة مراقبين من أفغانستان، وجمهورية إيران الإسلامية، وكازاخستان، وباكستان، والاتحاد الروسي، وأوزبكستان، ومؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة المؤتمر الإسلامي. وبناء على طلب الطرفين المعنيين، ترأس مبعوثي الخاص المحادثات وبذل مساعيه الحميدة خلال المفاوضات. وقاد وفد الحكومة الطاجيكية السيد عبد المجيد دوستيف، النائب الأول لرئيس مجلس السوفيات الأعلى لجمهورية طاجيكستان، بينما قاد وفد المعارضة الطاجيكية السيد أخبر توراجونزودا، النائب الأول لرئيس حركة النهضة الإسلامية في طاجيكستان.

٥ - وبالرغم من أن القضايا المؤسسية الأساسية وتوطيد دعائم دولة طاجيكستان كانت تعتبر سابقا بمثابة البنود الرئيسية على جدول أعمال الجولة الثالثة من المحادثات، فقد أصبح في الواقع تمديد الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال العدائية مؤقتا القضية الرئيسية المتفاوض حولها في إسلام آباد. وذل الطرفان صعوبات خطيرة وتوصلا إلى اتفاق على تمديد وقف إطلاق النار وغيره من الأعمال العدائية لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥. وتم النص على ذلك الاتفاق في بلاغ مشترك وقّعه الطرفان في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ (S/1994/1253، المرفق).

٦ - ووقّع الطرفان أيضا بروتوكول اللجنة المشتركة لرصد تنفيذ الاتفاق (المرجع نفسه). ويتضمن البروتوكول الأحكام اللازمة لعمل اللجنة المشتركة، بما في ذلك تكوينها، وسلطاتها، ووظائفها، وضمانات الأمن، والموقع، ومدة ولايتها. وتعهدت حكومة جمهورية طاجيكستان بتقديم الدعم السوقي والمادي للجنة المشتركة في إقليم طاجيكستان، بينما تقدم المعارضة الدعم ذاته في إقليم أفغانستان. ويحدد البروتوكول الدور الذي يود الطرفان من الأمم المتحدة القيام به في المساعدة في عمل اللجنة المشتركة.

٧ - وعقدت اللجنة المشتركة اجتماعها الأول في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في دوشانبي. وبمساعدة من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة الموجودين بالفعل في البلد، بدأت في أداء وظائفها وفقا للبروتوكول الموقع في إسلام آباد.

٨ - وبالنظر إلى عدم امتثال الجانبين لأحكام الفقرة ٤ من اتفاق طهران في الإطار الزمني المحدد، تعهد الطرفان بالإفراج، قبل ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤، عن أعداد متكافئة من أعضاء المعارضة المحتجزين وأسرى الحرب لدى القوات المسلحة لجمهورية طاجيكستان (٢٧ شخصا من كل جانب). كما وافق الجانبان على مناقشة قضية الإفراج عن أشخاص آخرين من مؤيدي المعارضة وأسرى الحرب أثناء جولات

..../

94-47434

المحادثات المقبلة. وفي هذا الصدد، أكد قرارهما التماس المساعي الحميدة من لجنة الصليب الأحمر الدولية والامتنال تماماً لقواعدها وإجرائاتها في تبادل المحتجزين وأسرى الحرب مستقبلاً.

٩ - وجرى تبادل المحتجزين وأسرى الحرب في ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤ في خوروغ من خلال لجنة الصليب الأحمر الدولية. ومن المأمول أن هذه الخطوة ستمهد السبيل لمزيد من تدابير بناء الثقة من كلا الجانبين.

١٠ - وأكد كلا الطرفين الطاجيكيين من جديد التزامهما بالحوار السياسي بوصفه الوسيلة الوحيدة لتحقيق المصالحة الوطنية وأدرجا هذا المبدأ في البلاغ المشترك. وفي هذا الصدد، ووفقاً لما اتفقا عليه سابقاً من تغيير مكان المحادثات، وافق الطرفان على عقد الجولة القادمة من المحادثات في أوائل كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ في موسكو، حيث سيواصلان جهودهما الرامية إلى حل جميع القضايا المدرجة في جدول الأعمال المتفق عليه. وأعرب الجانبان عن اعتزامهما القيام، على سبيل الأولوية، بمناقشة قضايا مثل الترتيبات اللازمة لإجراء انتخابات حرة وديمقراطية لانتخاب أعضاء البرلمان الطاجيكي والهيئات التشريعية في المقاطعات والدوائر الطاجيكية، وهي انتخابات من المقرر عقدها في أواخر شباط/فبراير ١٩٩٥؛ وتدابير بناء الثقة، بما في ذلك رفع الحظر المفروض على الأحزاب والحركات السياسية في سياق المصالحة الوطنية، فضلاً عن مشاركة وسائط الإعلام مشاركة بناءة في طاجيكستان وما وراءها، بهدف تيسير استعادة السلم والأحوال الطبيعية في البلد.

١١ - وبالنظر إلى القلق الخطير الذي أعرب عنه وفد المعارضة إزاء حالة حقوق الإنسان في وادي كارا تيغين، أكد الجانبان التزامهما من جديد بالامتنال لاتفاق طهران نصاً وروحاً، وخاصة فيما يتعلق بضرورة حماية حقوق الإنسان على النحو المحدد في الاتفاق. وأكدوا الحاجة إلى توفير ضمانات أمن إضافية للسكان المدنيين في وادي كارا تيغين بإيفاد مراقبين عسكريين تابعين للأمم المتحدة هناك وتعزيز أنشطة المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان.

ثالثاً - إمكانية القيام بعملية لحفظ السلم تابعة للأمم المتحدة

ألف - الحالة العامة

١٢ - يشكل سكان طاجيكستان مجتمعاً تقليدياً، يتسم بانشقاقات قبلية وإثنية، وتكتسي فيه السلطة طابعاً شخصياً وتجزئياً. فالحكومة المركزية، بصرف النظر عن يتقلد السلطة، لا بد لها من بذل الجهد لتفرض سيطرتها. وليس من السهل التمييز بين الشؤون العامة والخاصة. واستعمال القوة ما فتئ يشكل جزءاً لا يتجزأ من العملية السياسية في طاجيكستان. وقد أقامت مجموعات المعارضة قدراً من التنسيق فيما بينها لتنظيم الأعمال المسلحة ولأغراض المفاوضات التي ترعاها الأمم المتحدة؛ بيد أن السلطة على أرض الواقع مبعثرة.

١٣ - أما مناطق النزاع الرئيسية فتقع في وادي كارا تيغين وعلى الحدود الجنوبية مع أفغانستان. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة الواقعة حول كورغان - تويبي، التي تتسم بطابع مختلط من حيث الإثنية والهيكل القبلي، والتي فر منها العديدون، ما زالت متوترة. وأما مقاطعة كولياب في الجنوب، الممثلة تمثيلاً قوياً في الحكومة الحالية، فهادئة حتى الآن. ومقاطعة لينين أباد في الشمال ما زالت هادئة أيضاً.

١٤ - إن طاجيكستان بلد جبلي (٩٤ في المائة من الإقليم)، وفي الشتاء تنقطع الطرق التي تصل بين أواسط البلد ومقاطعتي لينين أباد في الشمال وغورنو - باداكشان في الجنوب الشرقي. والسفر السطحي بين تلك الأجزاء يتطلب في ذلك الوقت من السنة تحويلات طويلة للمرور عبر أوزبكستان وقيرغيزستان، وطاجيكستان بلد فقير غير ساحلي. ويتعين استيراد المعدات وقطع الغيار، بل واللوازم المكتبية البسيطة. ولما كان النقل السطحي بطيئاً وغير آمن، فلا بد من جلب جميع السلع جواً. والاتصالات السلكية واللاسلكية القائمة لا يعول عليها.

باء - المهام التي ستؤديها الأمم المتحدة

١٥ - وفقاً لاتفاق طهران المؤرخ ١٧ أيلول/سبتمبر، سينتُذ وقف إطلاق النار المؤقت عن طريق آلية تتمثل في لجنة مشتركة، مكونة من ممثلين للحكومة وللمعارضة. وبذا فإن المسؤولية عن وقف إطلاق النار تقع على كاهل الطرفين الطاجيكيين نفسيهما. أما مهمة الأمم المتحدة فستتمثل في مساعدة اللجنة المشتركة بتوفير "خدمات الوساطة السياسية وإيفاد مراقبي الأمم المتحدة العسكريين".

١٦ - وينص اتفاق طهران على أن مفهوم "وقف الأعمال العدائية" يتضمن ما يلي:

"(أ) إيقاف الطرفين لجميع الأنشطة العسكرية التي يمكن أن تؤدي إلى إبطال هذا الاتفاق، بما في ذلك جميع انتهاكات الحدود الطاجيكية - الأفغانية، والعمليات الهجومية داخل البلد، وقصف الأراضي المجاورة، والتدريب العسكري بجميع أشكاله، وإعادة وزع التشكيلات العسكرية النظامية وغير النظامية في طاجيكستان؛

..."

"(ب) إيقاف الطرفين لأعمال الإرهاب والتخريب على الحدود الطاجيكية - الأفغانية، وفي داخل الجمهورية، وفي البلدان الأخرى؛

"(ج) منع الطرفين لجرائم القتل، وأخذ الرهائن، والاعتقال والاحتجاز غير القانونيين، وأعمال النهب التي تستهدف السكان المدنيين والأفراد العسكريين داخل الجمهورية وفي البلدان الأخرى؛

"(د) منع حصار المناطق السكانية، والمنشآت الوطنية الاقتصادية والعسكرية، وجميع وسائل الاتصال؛

"(هـ) الكف عن استغلال وسائل الاتصال والإعلام الجماهيري بجميع أشكالها في تقويض عملية المصالحة الوطنية؛

"(و) امتناع الطرفين عن استغلال الدين والمشاعر الدينية لدى المؤمنين، وكذلك الأيديولوجيات أيا كانت، في أغراض عدائية".

وهذه النقاط الست نقاط مترابطة وتشكل كلا واحدا. ومن ثم فإن المهام التي ستضطلع بها الأمم المتحدة ستتعلم بتنفيذ جميع العناصر التي تشكل مفهوم وقف الأعمال العدائية.

١٧ - وينص الاتفاق على استمرار وقف إطلاق النار المؤقت إلى أن يتم إجراء الاستفتاء على الدستور وانتخاب رئيس الجمهورية. وقد تمت عمليتا التصويت هاتين في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. بيد أنه، كما ذكر بالفعل، اتفق الطرفان في إسلام آباد على تمديد وقف إطلاق النار المؤقت لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، وعلى إجراء مزيد من المفاوضات خلال تلك الفترة. وستظل المساعدة لازمة من الأمم المتحدة حتى ذلك التاريخ على الأقل.

جيم - مفهوم العمليات

١٨ - تشكل اللجنة المشتركة المنشأة بموجب اتفاق طهران، والمؤلفة من ممثلين للحكومة وللمعارضة، الجهاز الرسمي لتنفيذ الاتفاق. وقد أكد الطرفان الطاجيكيان كلاهما وكذلك الحكومات المعنية أهمية اشتراك الأمم المتحدة اشتراكا فعليا على جميع المستويات كي يكفل للجنة المشتركة أن تؤدي مهامها على الوجه الفعال.

١٩ - وستتخذ بعثة الأمم المتحدة إجراءاتها بناء على طلب اللجنة المشتركة أو بمبادرة من البعثة نفسها. ففي حالة ورود شكوى بشأن وقوع انتهاك لوقف إطلاق النار، ستقوم البعثة بالتحقيق في الأمر لإثبات الوقائع. وستبلغ البعثة ما تتوصل إليه من نتائج إلى اللجنة المشتركة وإلى مقر الأمم المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، ستبذل الأمم المتحدة مساعيها الحميدة وفقا لما ينص عليه اتفاق وقف إطلاق النار.

٢٠ - وفي ظل الأحوال السائدة في طاجيكستان، ليس من السهل التمييز بين العنف السياسي، والعنف الإجرامي، والعنف الناجم عن الخلافات الخاصة. وإذا ما عومل كل فعل من تلك الأفعال رسميا على أنه انتهاك لوقف إطلاق النار فإن هذا سيرهق اللجنة المشتركة ويلحق إجهادا شديدا بالعملية السياسية. ومن ثم فإنه وفقا للممارسة المعتادة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم، سيسعى أفراد الأمم المتحدة

جاهدين، في سياق ممارستهم لمساعدتهم الحميدة، إلى تصفية الحوادث الطفيفة على المستوى المحلي مع إبقاء قيادتهم العليا على علم بمجرياتهما.

٢١ - وطبيعة العناصر الذي يتألف منها اتفاق وقف إطلاق النار ومسؤوليات الأمم المتحدة بموجب الاتفاق تقتضي الاضطلاع بعملية مدنية - عسكرية متكاملة في طاجيكستان. وينبغي أن يرأس العملية شخص ذو خبرة سياسية، تعاونه مجموعة صغيرة من موظفي الشؤون المدنية فضلا عن المراقبين العسكريين. وسيوزع الأفراد على هيئة أفرقة في عدد من المكاتب في أنحاء البلد. وسيكون كل مكتب بمثابة قاعدة تنطلق منها الأفرقة التي ستغطي مسؤوليتها منطقة جغرافية معينة.

٢٢ - وستكون بعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان خاضعة على وجه الحصر لتوجيه الأمين العام. وستضطلع البعثة بمسؤولياتها بكامل الموضوعية والنزاهة. وسيلزم الطرفان باحترام المركز الدولي لبعثة الأمم المتحدة وأفرادها وبالتعاون معها على الوجه التام في تنفيذ ولايتها. وسيلزم منح البعثة وأفرادها حرية التنقل التامة والامتيازات والحصانات والإعفاءات الضرورية، وفقا للممارسة المعتادة في مجال حفظ السلم. وسيلزم إبرام اتفاق مع حكومة طاجيكستان بشأن مركز البعثة على غرار الاتفاق النموذجي الوارد في الوثيقة A/45/594.

دال - قوام البعثة

٢٣ - وفقا لمفهوم العمليات المجمل أعلاه، المؤسس على أنشطة التحقيق والمساعي الحميدة والاتصال، لا يلزم لبعثة الأمم المتحدة في طاجيكستان لكي تضطلع بمهامها أن تكون بعثة كبيرة. وستكفي وحدة عسكرية مؤلفة من ٤٠ ضابطا لتجهيز المقر في دوشامبي والمكاتب الكائنة في كورغان - تيوبي، وبيانج، وغارم، ولفتح مكاتب إضافية، في تافلدارا وخوروغ على سبيل المثال. وسيؤخذ في الاعتبار في هذا الوزع القيود التي يفرضها فصل الشتاء وسيشمل جميع المواقع التي تردد ذكرها باطّراد من جانب جميع الأطراف المعنية.

٢٤ - وسيلزم دعم رئيس البعثة في مقره بمجموعة صغيرة من الموظفين المدنيين تتألف من أربعة من موظفي الفئة الفنية؛ وسيكون من المستصوب أيضا وجود عدد إضافي من موظفي الشؤون المدنية يتراوح من ثلاثة إلى أربعة موظفين للعمل خارج المقر. وتبعا لمستوى الأنشطة، يمكن وزع هؤلاء بصفة دائمة في بعض المكاتب الميدانية. وسيلزم تعزيز موظفي الدعم الدوليين للنهوض بعبء الاحتياجات الزائدة. وسيلزم بالمثل أن يعين محليا عدد من الموظفين، يشمل مترجمين شفويين.

هاء - الأمن

٢٥ - بالنظر إلى الأحوال السياسية والاقتصادية السائدة في طاجيكستان، لا تزال الحالة الأمنية غير متيقنة ومن ثم يلزم رصدها رصدًا دقيقًا. وسيكون من الضروري في هذا الصدد توافر وسائل جيدة للاتصال ومركبات يعتمد عليها. بيد أنه لا يرجح في هذه المرحلة أن يُستهدف أفراد الأمم المتحدة العزل من السلاح، وإن كان يُخشى من بعض الخطر من الأفراد المسلحين غير المنضبطين ومن المجرمين؛ ولذا لن يكون من المستصوب التنقل ليلاً.

واو - العلاقات مع القوات الأخرى

٢٦ - ترابط قوات الحدود الروسية والكاخاخستانية والقيريغيزية الموجودة في طاجيكستان على امتداد نهر ديانج، الذي يشكل حد البلد مع أفغانستان. وتؤدي قوات الحدود تلك مهام تختص بها في الأحوال العادية حكومة طاجيكستان (قوات الحدود الطاجيكية، التي تخضع لولاية وزارة الأمن، موزوعة في قطاع بيانج). ويقوم على إمرة القوات الروسية وقوات الحدود الأخرى ضابط روسي برتبة فريق؛ وهو تابع لقائد قوات الحدود الروسية الذي مقره موسكو. وقد أبلغت قوات الحدود عن وقوع حوادث عبور غير مشروع للحدود وهجمات على مواقعها. وسيلزم التحقيق في هذه الحوادث باعتبارها انتهاكات محتملة لوقف إطلاق النار.

٢٧ - أما قوات حفظ السلم الجماعية التابعة لرابطة الدول المستقلة في طاجيكستان (وهي قوات روسية وعدد قليل من القوات الأوزبكية) فتتمثل ولايتها فيما يلي:

(أ) المساعدة في تطبيع الحالة على الحدود الطاجيكية - الأفغانية بغية تحقيق الاستقرار في الحالة العامة في جمهورية طاجيكستان وتهيئة الأحوال المؤدية إلى تقدم الحوار بين جميع الأطراف المعنية بشأن سبل التوصل إلى تسوية سياسية للنزاع؛

(ب) المساعدة في إيصال معونات الطوارئ وغيرها من المعونات الإنسانية وفي حماية تلك المعونات وتوزيعها، وتهيئة الأحوال اللازمة للعودة السالمة للاجئين إلى أماكن إقامتهم الدائمة، وحراسة الهياكل الأساسية وغيرها من المرافق الحيوية اللازمة للغرض المذكور أعلاه.

٢٨ - وستكون بعثة الأمم المتحدة متميزة تماماً عن قوات رابطة الدول المستقلة وقوات الحدود. بيد أنها ستداوم على الاتصال الوثيق بتلك القوات وستعتمد على التعاون من جانبها حسب الاقتضاء.

زاي - التكلفة المقدرة

٢٩ - من المقدّر فيما يتعلق بالفترة الممتدة من ١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥ أن تكون التكلفة الإجمالية لبعثة للمراقبة على النحو المجلّ أعلاه حوالي ٨٠٠ ٨٩٥ دولار، بما في ذلك

تكاليف البدء وقدرها ٣٠٠ ٧٨٨ دولار. أما التكلفة الشهرية فيما بعد تلك الفترة فتقدر بحوالي ٣٠٠ ٤٤٢ دولار. ويغطي هذا التقدير تكاليف ٤٠ مراقبا عسكريا و ١٨ موظفا مدنيا دوليا و ٢٦ موظفا مدنيا محليا.

التكلفة المقدرة حسب فئات الإنفاق الرئيسية
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التكلفة الشهرية	١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤	إلى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥
فيما بعد		
١١٩,٩	٣٥٦,٣	الأفراد العسكريون
٢٠٣,٦	٥٦٢,١	الأفراد المدنيون
٣,٦	٧,٩	أماكن العمل/الإقامة
٩,٧	٢٦٩,٤	عمليات النقل
٨٢,٨	٤٠٧,١	الاتصالات والمعدات الأخرى
٢٢,٧	٢٥٣,٠	اللوازم والخدمات والشحن
٠,٠	٤٠,٠	الإعلام
٤٤٢,٣	١ ٨٩٥,٨	المجموع

٣٠ - وإذا ما قرر مجلس الأمن إنشاء بعثة مراقبين في طاجيكستان، سأوصي الجمعية العامة بأن تعتبر التكاليف ذات الصلة نفقات للمنظمة يجب أن تتحملها الدول الأعضاء وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة وبأن تقيّد الأنصبة التي ستقرر على الدول الأعضاء في حساب خاص يُنشأ لهذا الغرض.

رابعاً - ملاحظات

٣١ - إن تمديد الاتفاق المتعلق بوقف إطلاق النار المؤقت ووقف الأعمال العدائية الأخرى على الحدود الطاجيكية - الأفغانية وداخل البلد طوال فترة المحادثات، أي لمدة ثلاثة أشهر أخرى حتى ٦ شباط/فبراير ١٩٩٥، يمثل خطوة إيجابية صوب تحقيق المصالحة الوطنية وإعادة السلم في طاجيكستان.

٣٢ - وأود في هذا الصدد أن أعرب عن تقديري للدور الهام الذي أدته البلدان المراقبة والمنظمات الدولية خلال جولة المحادثات الثالثة بين الأطراف الطاجيكية. فعن طريق ما أسدته تلك البلدان والمنظمات من مشورة وما بذلته من تشجيع، أسهمت إسهاما كبيرا في التوصل إلى الناتج الإيجابي الذي أثمرته جولة المحادثات التي جرت في إسلام آباد.

٣٣ - ولا ينبغي أن يحدث الآن أي تأخر عن مواصلة السير قدما في عملية المصالحة الوطنية في طاجيكستان. ومن ثم فإنني قد أوعزت إلى مبعوثي الخاص أن يستطلع على نحو نشط مع الجانبين الطاجيكيين والمراقبين في المحادثات بين الأطراف الطاجيكية السبل الكفيلة بتحقيق مزيد من التقدم الملموس خلال جولة المحادثات الرابعة بين الأطراف الطاجيكية، التي ستناقش فيها قضايا سياسية ومؤسسية جوهرية. والترتيب المقرر حاليا لتلك المحادثات هو أن تجري في موسكو في أوائل كانون الثاني/يناير. وتُسند أهمية خاصة في هذا الصدد إلى انتخابات البرلمان الوطني الطاجيكي والهيئات التشريعية المحلية، المقرر حاليا إجراؤها قبل نهاية شباط/فبراير ١٩٩٥.

٣٤ - وفي الوقت الحالي، لا تزال الحالة داخل طاجيكستان وعلى حدودها مع أفغانستان متوترة، وفقا لما تؤكدته التقارير الواردة من أفراد الأمم المتحدة في البلد. وبالإضافة الى ذلك، تؤثر الأزمة الاقتصادية المشتدة تأثيرا سلبيا على المحاولات الرامية الى تحقيق الاستقرار السياسي في البلد، خصوصا في المقاطعات الجنوبية، التي مستها الحرب الأهلية مستأ مباشرة.

٣٥ - وبالنظر الى هذه الظروف، أعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تستجيب لطلب الطرفين الطاجيكيين مساعدتهما في تنفيذ وقف إطلاق النار. ومن ثم فإنني أوصي بأن ينشئ مجلس الأمن بعثة مراقبين صغيرة الحجم من النوع المجمل وصفه أعلاه لأداء تلك المهمة.

٣٦ - وآمل أشد الأمل أن يؤدي النجاح الذي تحقق في وقت سابق من هذا الشهر بالإفراج عن المحتجزين وأسرى الحرب عن طريق لجنة الصليب الأحمر الدولية الى فتح السبل أمام اتخاذ المزيد من تدابير بناء الثقة بين الجانبين.

٣٧ - وليس من الواقعي أن يرتجى للمشاكل التي أدت الى نشوب النزاع في طاجيكستان أن تحل في غضون بضعة أشهر، أو أن يتوقع لطاجيكستان ألا تحتاج بعد ذلك الى المساعدة الدولية في تذليل ما يجابهها من صعوبات. بيد أنني لا أعتقد أن تلك المساعدة ينبغي أن تكون في شكل مراقبين عسكريين للأمم المتحدة يرابطون في طاجيكستان لأجل غير مسمى. فمشاكل طاجيكستان يجب أن تحل عن طريق عملية سياسية، تساندها الحكومات المعنية بالأمر، ويضطلع بها المجتمع الدولي ككل عن طريق الأمم المتحدة. ولكن المسؤولية الأساسية عن تسوية الخلافات بين الطرفين الطاجيكيين تقع على كاهل هذين الطرفين نفسيهما. أما المجتمع الدولي فينبغي أن يكون تقديمه للمساعدة المطلوبة منه مشروطا بإقرار الطرفين الطاجيكيين بتلك المسؤولية واتخاذهما خطوات فعالة للوفاء بها.

— — — — —